ثـــورة 15 مـــــــايو

الأخبار :1975/5/4م

بقلم: موسى صبرى

وضع الرئيس السادات الوصف العلمى السليم، عنـدما تحـدث عـن "ثـورة" التصحيح فى 15 مايو . نعم .. هى ثورة بكل المقاييس العلمية. أعلنـت الديمقراطيـة السياسية فى مصر وحكم دولة المؤسسات. أن الثورة هى تغيير جوهرى فى الأوضـاع السياسية والاجتماعية لدولة معينة. وإذا كان البعض يشترط للتعريف، أن يترتب عليها إلغاء الدستور، وإسقاط الحكم، وقيام حكم جديد.. وفى هذا يفرقون بين الثـورة وقلـب نظام الحكم .. إلا أن تطور الفكر السياسى يعنيه من "الثورة" جوهرها وهـو التغييـر الأساسى للوضع السياسى والاجتماعى. ونتائج تصحيح 15 مايو، وهى نتـائج ثـورة سلمية، قادتها القيادة السياسية، وأيدتها الجماهير. وقد كانت ترجمـة حقيقيـة شـجاعة لمطالب الشعب. وثورة 23 يوليو، كان يطلق عليها حركة، ولما أيدها الشعب- ولـولا تأييده ما قدر لها النجاح- أطلق عليها ثورة وأهداف الثورات السياسية التـى عرفهـا العالم .. هى البناء الجديد للدولة، بمعايير جديدة. وقد عرف العالم الثورة الفرنسية فـى عام 1798 ثم ثورة يوليو 1830. وثورة فبراير 1848 فى فرنسـا أيضـاً، والثـورة المجيدة فى إنجلترا عام 1688 التى تبعتها ثورة المطهرين، ثم الثورة الروسـية 1917 والثورة المصرية 1919 وثورة العراق فى 1958 وثورة الجزائر .. وكلهـا ثـورات سالت فيها الدماء وأعمال العنف .. ولكن العالم عرف أيضاً الثـورة الصـناعية 1769 بعد اختراع آلات البخار. ويعيش العالم الآن الثورة التكنولوجية، الثورة إذن انفجار تقدم جديد، وتغيير جذرى فى الروابط المجتمع يطورها إلى الأفضل. وهذا ما أحدثته ثـورة 15 مايو السليمة، التى أسقطت الحكم البوليسى القائم على التجسس وقمـع الحريـات، والتعذيب، والمحاكم الاستثنائية "جاء الدستور الجديد سجلاً باسم الشـعب لمبـادىء 15 مايو .. وأعلنت دولة المؤسسات وساد حكم القانون . وهذه هى الثـورة التـى يـأمر الرئيس فى عيدها، يهدم سجن ليمان طره..

**** نداء الرئيس إلى موسكو ****

أعتقد أن كل مصرى يشارك الرئيس السادات. نداءه إلى الإتحاد السوفيتى الصديق، بتأجيل تسديد بعض أقساط الديون، وخاصة أن أصدقاءنا هم أول من يعرفون العوامل الطارئة المؤثرة على اقتصادنا بعد حرب أكتوبر. ونحن لا نزال نقدم جزءاً كبيراً من انتاجنا الزراعى مقابل ما نحصل عليه للتنمية من دولة الكتلة الاشتراكية.. كما أننا نقدم كل ما يمكن أن تنفذ به اتفاقيات التبادل.. وليس سرا أننا صدرنا أحذية إلى الإتحاد السوفيتى بما قيمته 16 مليونا من الجنيهات فى العام الماضى؟

وجماهيرنا ليست جاحدة بالتعاون الفعال فى كثير من المجالات الذى برز فى علاقاتنا الطويلة مع الإتحاد السوفيتى .. أبتداء من التسليح إلى التصنيع. وجماهيرنا تعى تماماً. أن روابطنا متشعبة، وأن المصالح المتبادلة عديدة وعميقة، وأن المستقبل رحب وفسيح لمزيد من الروابط والمصالح ومن أجل هذا، فإن النداء الذى أعلنه الرئيس فى خطاب أول مايو، هو تعبير صادق عن مشاعر الجماهير التى تترقب خطوة تأجيل الأقساط من الاتحاد السوفيتى .. والوقت لا يحتمل البطء فى القرار، لأن الوضع الاقتصادى مؤثر فى حياة كل أسرة مصرية .. وقد جرى العرف العالمى بفترات السماح فى الديون بعد الحروب، لأن مسئولية البناء والتعمير هى مسئولية عالمية مشتركة والمفاوضات فى ديون الحرب العالمية الثانية التى كانت تستحقها أمريكا من الاتحاد السوفيتى أستمرت أكثر من 25 عاماً، وقد تمت التسوية بعد إسقاط جانب كبير من الديون منذ وقت قريب.

والحق أن موضوع جدولة الديون، قد أثير فى كل اتصال رسمى لنا مع المسئولين السوفيت.. سواء فى موسكو أو فى القاهرة. وقد أثاره الرئيس السادات فى أول اجتماع له بعد وقف إطلاق النار مع جروميكو وزير الخارجية السوفيتى فى القاهرة.. ذلك الاجتماع الذى استمر أربع ساعات – بدون مترجم – ونوقشت فيه كل الموضوعات التى لا تزال تناقش حتى الآن .. ولذلك فأننى آمل، أن يسرع الاتحاد

السوفيتى باتخاذ هذه الخطورة.. كما أتخذ من قبل خطوات كبيرة إيجابية، يقدرها الشعب المصرى كل التقدير.

مع قيادات الصناعة

حضرت اجتماع ممدوح سالم رئيس الوزراء برؤساء المؤسسات والشركات الصناعية. أستمرت المناقشات ثلاث ساعات. وضح أن كل مشكلة اثارها متحدث، كان رئيس الوزراء على علم كامل، بكل خباياها. بل كان يضيف جديداً لم يقله المتحدث . ووضح أيضاً من هذا الاجتماع، أن الخطوط العامة لتصحيح المسار الاقتصادى، ووسائل زيادة الإنتاج، هى موضع اتفاق كامل بين الحكومة ورؤساء الصناعة فى القطاع العام. والإتجاه واضح إلى التخلص من كل القيود التى لا تفرضها ضرورة اقتصادية، كما تبين أن هناك مشكلات عديدة، بعيدة تماما عن عدم توفر السيولة النقدية، ولا يكلفها حلها عليها واحدة من العملة الصعبة، ولكنها تركت معلقة، لانعدام التنسيق. والافتقاد إلى النظرة الشاملة، والربط الاقتصادى السليم بين مختلف مواقع الإنتاج.

وخرجت من الاجتماع، وأنا متقنع بأن الوزارة الجديدة ستحقق نجاحاً عملياً. وأن خطوات الإصلاح الاقتصادى، لا تدور فى متاهات، ولا تصدر عن غير رؤية واضحة وشاملة. ولذلك فأننى أتوقع أن يكون بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، معبراً عن خطة عمل، محددة واضحة، وإجراءات إيجابية للتنفيذ السريع المدروس.

عمولات شرعية

موضوع العملات لا يزال يثار وخاصة بعد مناقشة مجلس الشعب، للعمولات فى تصدير الموالح. وأعلنت أسماء ثلاثة أشخاص قبل أن واحداً منهم كانت عمولته نصف مليون من الجنيهات. وهؤلاء الأشخاص، من أصحاب مكاتب الإستيراد والتصدير. وعمولتهم قانونية. وقد سبق أن أثارت أرقام عمولاتهم الرئيس جمال عبد الناصر، فأمر بالقبض على خمسة منهم، ثم تبين بعد القبض، أنه لا جريمة .. فأفرج

عنهم. والدول الإشتراكية هى التى تختار هؤلاء الوكلاء المصريين عنها، لكى يسوقوا لها المواد التى تصدر إليها تنفيذا لاتفاقيات التبادل. وتدفع لهم عمولات ضخمة.

والوضع هنا غريب. لأن القطاع العام أو الحكومة فى مصر.. تتعامل فى هذه الحالة مع القطاع العام ومع الحكومة فى الدول الاشتراكية. وليس هناك ضرورة لوسيط يقبض مبالغ ضخمة . ولكن الدول الإشتراكية تفضل تشغيل وسيط، لكى يضمن لها متابعة التنفيذ السليم للتعاقد . والسؤال يثور .. هل هذه المبالغ المحددة فى عقود كعمولات، تخضع للضرائب .. هل تتضمنها قرارات هؤلاء الوسطاء؟.. قيل لى من مسئول أن نظام اقتطاع الضريبة من المنبع الذى طبق منذ فترة. يضمن اقتضاء الضريبة ولكن المشكلة.. أن جزءاً خفياً من هذه العمولات، يدفع للوسطاء فى بنوك خارج مصر. ولن تستطيع يد أن تصل إليه أو تعرفه. والأجدر و الأنجح إلغاء هذا النظام تماماً.